



أشارت كافة الدراسات الاقتصادية العالمية أن تفوق الدول الصناعية الكبرى على الدول النامية يرتبط بشكل أو بآخر باعتماد هذه الدول على مبادئ الاقتصاد الرقمي الجديد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث بات قطاع المعلوماتية يشكل البنية التحتية الرئيسية لكافة الصناعات والأعمال التجارية وحتى الخدمات الرسمية الإلكترونية أو ما يعرف " بالحكومة الإلكترونية" في المجتمعات الصناعية الكبرى. ما دفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فدما وبشكل متسارع في هذه الاقتصادات. بحيث لم يعد بإمكان إقتصادنا العربية اللحاق بركب هذا التطور الاقتصادي الإنمائي وخلق ما يعرف اليوم " بالهوية الرقمية" ما بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية. وما القمم الرقمية العالمية التي تعقد بشكل دوري إلا للتأكيد على أهمية ضرورة متابعة الجهود من قبل كافة الأطراف - بما فيها من منظمات عالمية وإقليمية وحكومات وقطاع خاص - من أجل نشر الوعي حول ماهية ومضمون المجتمع " المعرفي أو الرقمي" في الاقتصادات النامية من جهة. وحول تطوير وتفعيل عملية التوجه نحو قطاع المعلوماتية واعتماده من قبل القطاعين العام والخاص في شتى ميادين الحياة من جهة ثانية. وذلك لخلق مجتمع رقمي متكامل يخدم قضية التنمية المستدامة ونشرها.

ولا شك ان هناك الكثير من الجهود التي بذلتها العديد من الدول على المستويين العربي والغربي باتجاه تطوير التعامل الإلكتروني بمواكبة من المنظمات الامية والدولية والحكومات. غير أنه. ويرغم كافة الجهود المبدولة. لا تزال الهوية القانونية فادحة بين واقع الممكنة وواقع التقدم القانوني لناحيته التنظيم والنشرية. ونظهر فداحة هذه الهوة لا سيما في عالمنا العربي حيث نفتقر بشكل كلي للتشريعات الناظمة للتعاملات الإلكترونية الآمنة - ما عدا ربما في بعض قوانين " التوقيع الإلكتروني" - في العديد من القطاعات ولا سيما المالية الاستثمارية والصحية والامنية. إضافة الى أننا نفتقر أيضا الى توجيه وارشاد قانوني موحد يتناسب وينسجم مع القوانين العربية المرعية الاجراء.